أكد الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي أن الحكومة ستمضي، بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، في محاسبة كل من تثبت التحقيقات في فيضانات جدة تقصيره وتهاونه في أداء مهامه وتأخره في تنفيذ الأوامر.

وأشار الأميرنايف خلال ترأسه اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بإنفاذ توجيهات العاهل السعودي بشأن متابعة ماتعرضت له مدينة جدة مؤخرا أن تقريرا مفصلا وشاملا سيقدم لخادم الحرمين الشريفين بما اتخذ من إجراءات عاجلة جداً بخصوص توفير التعزيزات اللازمة للحد من الأضرار التي لحقت بالمواطنين والممتلكات والخدمات العامة بمحافظة جدة. وكذلك تحديد أسباب ومسببات هذا الأمر وخطوات معالجته وما يمكن القيام به تجاه إنهاء هذه المشكلة من جذورها.

وأضاف الأمير نايف أنه بناء على نتيجة تقصي الحقائق عن ما حصل لهذه المحافظة من أضرار في العام الماضي، سيكشف قريباً عن المتهمين بالتقصير من الجهات والأفراد والإجراءات المتخذة حيال ذلك.

وبحسب ماذكرته وكالة الأنباء السعودية فقد تقرر بعد موافقة الملك عبدالله تحت إشراف الأمير نايف و برئاسة صاحب أمير منطقة مكة المكرمة وعضوية كل من وزير الشؤون البلدية والقروية، و وزير المالية، ومعالي وزير المياه والكهرباء، و وزير النقل، تكون مهمتها إقرار الدراسات ومتابعة تنفيذ المشاريع.

وسيمكن لهذه ترسية المشاريع والإشراف على تنفيذها وذلك استثناء من أحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية. كما سيكون بوسعها تكليف الجهات المختصة بالعمل فورا على تشكيل لجان حصر الأضرار وتقديرها ليصار إلى صرف التعويضات العادلة للمتضررين بأسرع وقت ممكن.

وستحرص اللجنة على أن تكون الجهات الحكومية ذات العلاقة على أهبة الاستعداد للتعامل مع الحالات الطارئة ودعم جهود الدفاع المدني بشريا وآليا وبما يضمن تقديم الأعمال الإغاثية الفورية وتوفير أماكن الإيواء والمواد الغذائية بشكل مناسب.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 02/02/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com